المخطوطات المفقودة: دعوة إلى البحث المنهجي في أقدم النسخ المادية للقرآن الكريم

مقترح بحثي

مقدم إلى: [اسم المؤسسة]

مقدم من: الدكتور ممدوح محمد سلامة

التاريخ: [ ]

الملخص التنفيذي

القرآن الكريم هو أعظم نص في الإسلام، وركيزة إيمان ما يقارب ملياري إنسان. ومع ذلك، تبقى مسألة تاريخية جوهرية دون إجابة، بل الأشد إثارة للقلق أنها تكاد تكون دون سؤال: ماذا حدث للمخطوطات المادية الأولى للقرآن الكريم، وتحديداً النسخة التي كانت بحوزة حفصة بنت عمر رضي الله عنها، والنسخ الرسمية التي أمر بنسخها الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه؟ لم يُبذل حتى اليوم أي جهد علمي جاد لتتبع هذه الوثائق أو تحديد مصيرها أو تفسير اختفائها. يؤكد هذا المقترح أن هذه الفجوة ليست مجرد فضول أكاديمي، بل هي مسألة تاريخية وعقدية من أعلى الدرجات، وتستحق من العناية البحثية المنهجية والموارد المخصصة ما تحظى به دراسة وثائق أقدم منها بكثير وأقل أهمية بمراحل.

الإشكالية التاريخية

ما يخبرنا به السجل التاريخي

يُفهم تقليدياً أن تجميع القرآن الكريم في مصحف مكتوب واحد جرى على مرحلتين:

المرحلة الأولى :في أعقاب معركة اليمامة عام 632م، كلّف الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه زيد بن ثابت رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم. وعند اكتمال المهمة، أُودعت المخطوطة حفصةَ بنت عمر رضي الله عنها، إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تُحتجز بوصفها وثيقة رسمية للدولة. وهذا منسجم مع الحجة القائلة بأن عمل زيد كان في حقيقته تحققاً وتوثيقاً لمخطوطة كانت موجودة أصلاً في حوزة حفصة بسلطة نبوية، فأُعيدت إليها بدلاً من أن تنتقل إلى الخلافة.

المرحلة الثانية :استرجع الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه لاحقاً نسخة حفصة، واتخذها مرجعاً أساسياً لإنتاج نسخ موحدة عديدة، وزّعها على كبرى المدن الإسلامية، ثم أعادها إلى حفصة رضي الله عنها.

دلالة سلسلة الحفظ

ثمة نمط يسري باتساق عبر المرحلتين كلتيهما، وهو نمط ذو دلالة تاريخية بالغة لم تنل حقها من الدراسة. من لحظة تكليف أبي بكر إلى توحيد عثمان، لم تُحتجز المخطوطة قط بوصفها وثيقة دولة، ولم تودَع في أرشيف رسمي، ولم تُعامَل على أنها ملك للخلافة. في كلتا الحالتين ظلت في حوزة حفصة بصفتها الخاصة، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان أعلى السلطات السياسية والدينية يرجعون إليها ثم يردّونها إليها.

هذا النمط المتسق عبر خليفتين في سياقين تاريخيين مختلفين يوحي بشيء بالغ الأهمية: أن مخطوطتها كانت تحمل سلطة معترفاً بها ذات أصل نبوي لا سياسي. ولم يشعر أي خليفة بأن له حق الاستيلاء عليها نهائياً، لأنها كانت مفهومة على أنها ليست ملكاً للدولة، بل أودعها النبي صلى الله عليه وسلم حفصةَ مباشرة، وهذه الأمانة النبوية أسبغت عليها سلطة تعلو على التوارث السياسي. للخلفاء أن يستشيروا فيها، وأن يتحققوا منها، لكن ليس لهم امتلاكها.

وهذا يعيد صياغة ما كان زيد بن ثابت رضي الله عنه يقوم به فعلاً. فإن كانت المخطوطة موجودة أصلاً مع حفصة ومعترفاً بسلطتها، فإن مهمة زيد لم تكن استحداث الشكل المكتوب للقرآن من العدم، بل كانت تحققاً وتوثيقاً، بمطابقة الوثيقة الأصلية مع حفظ الحفاظ وما دوّنه الصحابة من مقاطع مكتوبة، قبل إعادة الوثيقة الموثقة إلى حارستها الشرعية. وهذا منسجم مع مبدأ الفقه الإسلامي الذي يشترط تعدد الشهود في الأمور ذات الأهمية البالغة. فتكليف شخص واحد بإنشاء الوثيقة الأصلية من الصفر، مهما بلغت ثقته، يتعارض مع هذا المبدأ. أما تكليف شخص واحد بالتحقق من وثيقة قائمة بمراجعتها مع مصادر متعددة فلا يتعارض معه.

ما لا يخبرنا به السجل التاريخي

لا توجد رواية موثوقة تفسر متى ولا كيف ولا لماذا اختفت نسخة حفصة. ولا توجد رواية موثوقة تفسر مصير النسخ العثمانية الموزعة على الكوفة والبصرة والشام ومكة المكرمة. تحتفظ متاحف في طشقند وإسطنبول بمخطوطات يُدّعى أنها عثمانية، غير أن تأريخها لا يزال محل خلاف ولم يجرِ أي تحليل علمي شامل بإمكانية وصول كاملة. وتمثل مخطوطات صنعاء التي اكتُشفت في اليمن عام 1972م أحد أهم الاكتشافات في مخطوطات القرآن المبكرة، إلا أن الوصول إليها ظل مقيداً لعقود لأسباب سياسية.
ومخطوطة برمنغهام المؤرخة بنحو 30 هجرية تحظى بالاحتفاء تحديداً لندرة المخطوطات المبكرة، غير أن وجودها كقطعة ناقصة يطرح تساؤلاً جوهرياً: ماذا حدث للوثائق الكاملة التي انتزعت منها هذه القطع؟

الحجة المنطقية لوجود مخطوطة أصلية كاملة

ثمة خطوط متعددة من الاستدلال تدعم الاستنتاج بأن قرآناً مكتوباً كاملاً عالي الجودة كان موجوداً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو في أعقاب وفاته مباشرة، وأن نسخة حفصة رضي الله عنها كانت على الأرجح هذه الوثيقة بعينها.

حجة جودة المواد

لم تكن شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي معزولة عن الحضارات المتقدمة. كان قريش مكة تجاراً محترفين يقطعون المسافات البعيدة، وتربطهم علاقات تجارية منتظمة مع الأراضي البيزنطية والساسانية، وكلتاهما تمتلك تقاليد راسخة في حفظ الوثائق باستخدام الرق والجلد الرفيع عالي الجودة. والقرآن الكريم نفسه يشير إلى رحلتي قريش التجاريتين إلى الشام واليمن. وليس من المعقول أن يلجأ مجتمع بهذا المستوى من الانفتاح التجاري، حين يواجه تحدي حفظ ما آمن بأنه كلام الله حرفياً، إلى عظام الأكتاف وسعف النخيل وقطع الجلد الرديئة بوصفها أفضل وسيلة للأرشفة.

إن الصورة الأكثر اتساقاً تاريخياً تميز بين فئتين من المواد المكتوبة: ملاحظات شخصية غير رسمية دوّنها الصحابة أثناء نزول الوحي بما توفر لديهم، ووثيقة رسمية أولية أُعدت بأجود المواد المتاحة عبر شبكات التجارة، بقصد الديمومة والبقاء. والقطع المتدهورة التي وصلت إلينا اليوم على الأرجح أمثلة على الفئة الأولى لا الثانية. أما وثيقة أصلية عالية الجودة محفوظة بعناية، فكان في مقدورها أن تصمد قروناً طويلة في حال جيدة. وهذا يعيد صياغة الشواهد المخطوطية المتوفرة لدينا: فالقطع التي تظهر تدهوراً ملحوظاً ربما تحكي قصة النسخ الشخصية لا قصة الوثيقة الأصلية أو مكان وجودها.

حجة كتّاب الوحي

كان للنبي صلى الله عليه وسلم عدد من كتّاب الوحي المعروفين، منهم زيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم جميعاً. وتطرح هذه الحقيقة تساؤلاً تاريخياً جوهرياً لم ينل حقه من الدراسة: هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يستدعي كتّابه جميعاً عند نزول الوحي فيكتب كل منهم نسخته الخاصة، أم كان يستدعي من يتوفر منهم في تلك اللحظة ليدوّن في النسخة الرسمية الواحدة؟

إن للإجابة على هذا السؤال تداعيات تاريخية بالغة الأهمية. فإن كان كل كاتب يدوّن نسخته المستقلة، فهذا يفسر وجود نسخ متعددة بحوزة الصحابة، غير أنه يعني في الوقت ذاته أن كل نسخة منهم كانت ناقصة أو جزئية، وأن مهمة زيد بن ثابت كانت تجميع هذه الأجزاء المتفرقة ومطابقتها مع وثيقة مرجعية كاملة. أما إن كان ثمة كاتب رئيسي مسؤول عن النسخة الرسمية الكاملة، ويستعان بالآخرين عند الحاجة أو لأغراض تبليغية أخرى، فهذا يدعم فكرة وجود نسخة رسمية واحدة محددة كانت تُحفظ بعناية منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

وثمة قرينة تاريخية تُرجّح الاحتمال الثاني: إذ يُوصف زيد بن ثابت رضي الله عنه في المصادر بأنه كان أكثر كتّاب الوحي ملازمةً للنبي وأشدهم انتظاماً في كتابة الوحي. وقد يكون اختيار أبي بكر له تحديداً لمهمة التحقق والتوثيق لاحقاً راجعاً إلى أنه كان صاحب أوثق صلة بالنسخة الأصلية أو الأكثر دراية بها. كما أن

إعادة الوثيقة إلى حفصة رضي الله عنها بعد اكتمال مهمة زيد لم تكن مصادفة، بل كانت اعترافاً بأنها تحتفظ بالمرجع الأصلي الذي أودعها إياه النبي صلى الله عليه وسلم.

ويبقى السؤال البحثي المحدد الذي تطرحه هذه الحجة: هل توجد في المصادر التاريخية الإسلامية المبكرة إشارات تحدد طبيعة دور كل كاتب من كتّاب الوحي، وهل كان ثمة تمييز واضح بين الكتابة في النسخة الرسمية والكتابة للأغراض الشخصية أو التبليغية؟ إن الإجابة على هذا السؤال وحدها كفيلة بإعادة رسم صورة أوضح لكيفية نشأة المخطوطة الأصلية للقرآن الكريم.

حجة المراجعة الأخيرة

تُجمع المصادر الإسلامية على أن جبريل عليه السلام عرض القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم مرتين في رمضان الأخير من حياته، بدلاً من مرة واحدة كما كان معتاداً في كل عام. وقد فُسّر هذا الحدث تاريخياً على أنه إشارة إلى اقتراب أجل النبي صلى الله عليه وسلم. غير أن هذا الحدث يحمل دلالة توثيقية بالغة الأهمية لم تنل حقها من الدراسة.

فمن الناحية العملية، كانت آيات القرآن الكريم تنزل على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، وكثير منها نزل استجابةً لأحداث بعينها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر الكتّاب بوضع كل آية في موضعها المحدد من السورة. وهذا يعني أن عملية التدوين لم تكن خطية متسلسلة، بل كانت عملية إدراج مستمرة لآيات جديدة بين نصوص مكتوبة من قبل. والنتيجة الطبيعية لهذه العملية أن النسخ الشخصية للصحابة كانت مجزأة وغير منتظمة، عبارة عن رقاع وقطع متفرقة مرتبة بترتيب معين لا نصاً متواصلاً كاملاً.

أما المراجعة الأخيرة مع جبريل عليه السلام، فتمثل لحظة فارقة في هذا السياق. فحين أتم النبي صلى الله عليه وسلم المراجعة الأخيرة، كان لديه للمرة الأولى في تاريخ الوحي نص كامل مرتب مختوم بالموافقة الإلهية. وعند هذه اللحظة بالذات يصبح من المنطقي، بل من المتوقع، أن يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة كتابة القرآن كاملاً متسلسلاً في نسخة واحدة نهائية، تعكس الترتيب الكامل الذي أقره جبريل عليه السلام في العرض الأخير. وهذه النسخة النهائية ستكون مختلفة نوعياً عن كل ما سبقها من تدوينات جزئية أو متفرقة، لأنها ستكون للمرة الأولى نصاً متواصلاً كاملاً يعكس الشكل النهائي المعتمد للقرآن الكريم.

وهذا يضيف بُعداً جديداً لفهم مكانة نسخة حفصة رضي الله عنها. فإن كانت هذه النسخة النهائية قد كُتبت في أعقاب المراجعة الأخيرة، فهي ليست مجرد تجميع لما كُتب من قبل، بل هي وثيقة جديدة كاملة تعكس الشكل النهائي المعتمد بإشراف جبريل عليه السلام وبأمر النبي صلى الله عليه وسلم. وإيداعها عند حفصة رضي الله عنها بعد ذلك يكتسب معنىً أعمق من مجرد الحفظ: فالنبي لم يودعها نسخة من النسخ، بل أودعها النسخة الأخيرة المراجَعة والمعتمدة، المختومة بالإقرار الإلهي في آخر رمضان من حياته الشريفة.

ويطرح هذا السياق سؤالاً بحثياً محدداً جديراً بالدراسة: هل تتضمن المصادر التاريخية الإسلامية المبكرة أي إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإعادة كتابة القرآن كاملاً في أعقاب المراجعة الأخيرة مع جبريل؟ وهل ثمة صلة بين هذا الحدث وبين الوثيقة التي آلت إلى حفصة رضي الله عنها؟ إن الإجابة على هذين السؤالين كفيلة بإعادة صياغة فهمنا لأصل المخطوطة الأولى للقرآن الكريم صياغا جذرياً.

إشكالية الدافع إلى الإتلاف

الرواية الأكثر تداولاً لتفسير اختفاء نسخة حفصة هي أن مروان بن الحكم، حين كان والياً على المدينة، أمر بإتلافها بعد وفاتها. غير أن هذه الرواية لا تصمد أمام المنطق. فالإتلاف لا يخدم أي دافع معقول: الشخص ذو الطموح السياسي يستفيد أكثر من السيطرة على الوثيقة الأصلية والتحكم في الوصول إليها لا من إعدامها، والشخص التقي يتعامل معها بوصفها تراثاً مقدساً لا يُمس. وقد تكون رواية الإتلاف ذاتها غير موثوقة تاريخياً، أو ربما صِيغت لاحقاً لتفسير غياب أصلي له سبب مغاير تماماً. وتستحق موثوقية هذه الرواية مساءلة علمية جادة لا قبولاً غير نقدي.

الرواية الشفهية والمخطوطة المكتوبة: وجهان متكاملان لحفظ القرآن الكريم

الموقف الاعتيادي في مواجهة التساؤلات حول المخطوطات المادية هو أن حفظ القرآن يقوم أساساً على الرواية الشفهية، المستندة إلى سلسلة متواصلة من حفظ الحفاظ عبر الأجيال. وهذا ادعاء جدي ومشروع. إذ نُقل القرآن الكريم في آنٍ واحد عبر أعداد كبيرة من الناس في مناطق متعددة، مما أنتج نتائج متسقة قابلة للتحقق المتبادل المستمر. وأي انحراف في تلاوة أي فرد كان سيُرصد فوراً من قِبل الجماعة الأوسع من الحفاظ. وهذه آلية حفظ جماعية متينة لا شك فيها.

غير أن متانة الرواية الشفهية لا تعني أن يتوقف المسلمون عن البحث عن النسخة المكتوبة التي خُطّت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالأمران لا يتعارضان بل يتكاملان. ويؤمن هذا المقترح كل الإيمان بأن النسخة الأصلية من القرآن ما زالت موجودة ومحفوظة، لأن الله سمى وحيه كتاباً وسماه قرآناً، والجمع بين التسميتين دلالة على أن الحفظ الإلهي يشمل الوجهين معاً: المكتوب والمقروء الذي يُقرأ من كتاب. وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد الناس حرصاً على تدوين الوحي كتابةً، وحثّ الصحابة على عدم كتابة أي شيء يقوله إلا القرآن، ليبقى كلام الله متميزاً واضحاً لا يختلط بغيره.

الفجوة البحثية

تضخ الإنسانية بانتظام موارد ضخمة في الاسترداد الأثري والتحليل العلمي لوثائق أقدم من أقدم مخطوطات القرآن بآلاف السنين، وثائق لا تحمل سوى جزء ضئيل من الأهمية الحية لأي مجتمع

معاصر. فمخطوطات البحر الميت دُرست وحُللت ونوقشت عقوداً متتالية، والبرديات المصرية والألواح الطينية الرافدية وقطع المخطوطات اليونانية الرومانية تحظى باهتمام علمي ومؤسسي مستدام.

أما أقدم النسخ المادية للقرآن الكريم، النص الذي تتمحور حوله الحياة اليومية لما يقارب ملياري إنسان، فلم يحظَ إلا باهتمام بحثي منهجي محدود. والأسئلة التي لا تزال معلقة دون إجابة ليست هامشية:

- ماذا حدث لمخطوطة حفصة رضي الله عنها ومتى؟
- ماذا حدث للنسخ العثمانية وأين هي؟
- هل توجد مخطوطات مبكرة في مجموعات خاصة أو مكتبات عائلية أو أرشيفات مؤسسية في العالم الإسلامي لم تُتَح للباحثين بعد؟
- ماذا تكشف لنا مخطوطات صنعاء، ولماذا ظل الوصول إليها مقيداً؟
- ماذا سيكشف التأريخ العلمي والتحليل المادي للمخطوطات المدّعى أنها عثمانية في طشقند وإسطنبول؟

هذه أسئلة قابلة للإجابة، أو على أقل تقدير أسئلة يمكن للبحث الجاد أن يقربها من الحل تقريباً ملموساً.

الأجندة البحثية المقترحة

الهدف الأول: مسح شامل للمخطوطات

إجراء مسح منهجي للمكتبات والمجموعات الخاصة والمؤسسات الدينية والأرشيفات الحكومية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، بهدف رصد المخطوطات القرآنية المبكرة غير المفهرسة. وينبغي أن يشمل ذلك التواصل مع المجموعات العائلية والمستودعات الخاضعة لإدارة الأوقاف التي لم تخضع قط لتقييم رسمي.

الهدف الثاني: التأريخ العلمي والتحليل المادي

تطبيق تأريخ الكربون المشع والتصوير الطيفي المتعدد والتحليل المادي على جميع المخطوطات المبكرة المدّعاة، بما فيها تلك الموجودة في طشقند وإسطنبول، لتحديد تواريخها بدقة وفهم جودة المواد المستخدمة في النسخ المبكرة. وسيعالج ذلك مسألة ما إذا كانت المخطوطات الباقية وثائق أصلية أم نسخاً شخصية ثانوية.

الهدف الثالث: البحث في الوثائق التاريخية

تكليف باحثين بإجراء بحث تاريخي دقيق في سلسلة حفظ نسخة حفصة رضي الله عنها والمخطوطات العثمانية، بتتبع جميع المصادر الأولية المتاحة بما فيها النصوص التاريخية الإسلامية المبكرة، لبناء أكمل صورة ممكنة عن الزمان والسبب وراء اختفاء هذه الوثائق، وتقييم موثوقية الروايات المتنافسة كرواية الإتلاف المنسوبة إلى مروان بن الحكم.

الهدف الرابع: الوصول إلى مخطوطات صنعاء

السعي للحصول على إمكانية وصول علمية رسمية إلى مخطوطات صنعاء بالتعاون مع السلطات اليمنية والمؤسسات الأكاديمية الدولية، للسماح بتحليل شامل لما قد يكون أهم وثائق قرآنية مبكرة معروفة الوجود حتى الآن.

الهدف الخامس: منتدى علمي متعدد التخصصات

إنشاء منتدى علمي مستمر يجمع علماء الإسلام والمؤرخين وعلماء الآثار وعلماء المخطوطات، لمعالجة هذه الأسئلة بوصفها برنامجاً بحثياً متكاملاً لا استفسارات معزولة.

لماذا هذا مهم

يمثل هذا البحث أعلى درجات الاحترام والتكريم للقرآن الكريم. إن مجتمعاً مؤمناً يأخذ كتابه المقدس بجدية ينبغي أن يسعى إلى معرفة كل ما يمكن معرفته عن تاريخه وحفظه. فالأسئلة المعلقة لا تحمي الإيمان، بل تخلق ثغرات فيه. حين تظل الأسئلة التاريخية الجادة دون معالجة من علماء المسلمين ومؤسساتهم، يملأ هذا الفراغ آخرون قد تكون دوافعهم أقل احتراماً ونتائجهم أقل دقة. إن البحث العلمي الاستباقي الرصين بقيادة مسلمين في هذه المسائل هو في آنٍ واحد أمانة فكرية وحكمة استراتيجية.

فضلاً عن ذلك، فإن غياب المخطوطات الأصلية ليس أمراً محسوماً، بل هو مسألة مفتوحة. وقد يكون الافتراض بأنها ضاعت في حد ذاته افتراضاً متسرعاً. إن تاريخ اكتشاف المخطوطات، من مخطوطات البحر الميت إلى اكتشاف صنعاء إلى وثائق لا تحصى أُعيد اكتشافها في مالي واليمن ومجموعات خاصة أوروبية، يخبرنا بأن ما يُفترض أنه ضاع يكون أحياناً مجرد شيء لم يُعثر عليه بعد. يستحق القرآن الكريم الافتراض ذاته الذي نطبقه على كل وثيقة قديمة أخرى ذات شأن: أن غياب الدليل ليس دليلاً على الغياب، وأن الجهد البحثي الجاد يُنتج نتائج جادة.

البُعد الروحي: ما الذي يعنيه هذا الاكتشاف

إن المسلمين عبر التاريخ يشعرون بالبركة والقرب من النبي صلى الله عليه وسلم من خلال كل ما ارتبط به، من أماكن عاش فيها، إلى آثار تنسب إليه، إلى مواضع وطئتها قدماه. فكيف يكون الحال إذا أمكن للمسلم

أن ينظر إلى المصحف الذي كُتب تحت إشراف النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه، أو أن يعلم على وجه اليقين أن هذه الكلمات خُطّت في زمانه وبين يديه؟

إن استرداد هذه المخطوطة أو تأكيد وجودها لن يكون مجرد إنجاز أكاديمي. سيكون هبة روحية لكل مسلم على وجه الأرض. سيكون تجسيداً مادياً للوحي، صلة مباشرة بين المؤمن اليوم واللحظة التي نزل فيها كلام الله. لا يوجد أثر في التاريخ الإسلامي يمكن أن يضاهي هذا في أهميته أو في عمق ما سيمنحه للقلوب.

هذا هو في نهاية المطاف الدافع الحقيقي وراء هذا المقترح. إن القرآن الكريم يستحق أن يُبحث عنه بكل الجهد الذي تستحقه أعظم الأمانات.

الخاتمة

إن اختفاء أقدم النسخ المادية للقرآن الكريم، المخطوطة التي كانت في حوزة حفصة بنت عمر رضي الله عنها والنسخ التي وحّدها ووزّعها الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، يُعد واحداً من أهم الأسئلة وأقلها درساً في البحث التاريخي الإسلامي. إن الحجة المنطقية على وجودها بوصفها وثائق عالية الجودة محفوظة بعناية حجة قوية. أما التفسيرات المطروحة لاختفائها فهي واهية، وبعضها لا يصمد أمام المنطق. وأدوات البحث والأطر العلمية اللازمة للتحقيق الجاد في هذه الأسئلة متوفرة وتُطبَّق بانتظام على وثائق تاريخية أقل أهمية بمراحل.

يدعو هذا المقترح إلى برنامج بحثي منظم وموفور الموارد وصادق فكرياً، للتحقيق فيما آلت إليه هذه المخطوطات، وما إذا كان بعضها لا يزال قائماً، وما الذي سيكشفه استردادها أو تأكيد اختفائها عن أقدم تاريخ لحفظ القرآن الكريم. ليس السؤال هو ما إذا كان القرآن محفوظاً، فنحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الله تكفّل بحفظه، بل السؤال هو ما إذا كنا قد بذلنا كل ما في وسعنا لتكريم هذا الحفظ بالبحث عما صانه الله. وأجلّ كتاب في العالم لا يستحق أقل من ذلك.

أُعدّ للنقاش والتداول. جميع الحجج مستمدة من الاستدلال التاريخي والتحليل المنطقي والسجل المخطوطي المتاح